



الجمهورية اللبنانية



شعوب ممتكنة.
أمم صامدة.

برعاية دولة رئيس مجلس النواب

ورشة عمل حول

دعم تنفيذ إتفاقية الامم المتّحدة لمكافحة الفساد في لبنان

مجلس النواب، الخميس، 5 كانون الأول 2013

كلمة وزير السياحة فادي عبود

الحق بالوصول للمعلومات غير قابل للتطبيق

سعادة النواب

خضرات المدراء العامين والضباط

أيها الحضور الكريم

يُشرفني أن أشارككم اليوم ورشة العمل تحديداً لاستكمال المنظومة التشريعية لمكافحة الفساد في لبنان: والحق بالوصول إلى المعلومات كدراسة حالة، وأشكر المنظمين والشركاء كافة للجهود المبذولة.

ان المجلس النيابي هو السلطة التشريعية والاداة الرئيسية للتشريع ومهمته تكييف قوانين المجتمع وفقاً لاحتياجاته وظروفه المتغيرة، وبالتالي للمجلس النيابي دور كبير في مكافحة الفساد الإداري، لأن الطريق الأساسي نحو مكافحة الفساد هو سنّ القوانين الملائمة التي تنظم عمل المجتمع وتحمي المواطن، ويترتب على المجلس النيابي سنّ جميع القوانين التي تخلق الأطر والمؤسسات والآليات الفعالة لمكافحة الفساد وتطوير حسن الإدارة في سائر المؤسسات الخاصة والعامة.

يوجد احباط اليوم بسبب العقلية المسيطرة في المجتمع اللبناني والتي تتلخص بأن من في السلطة لديه الحق في حجب المعلومات عن الاعلام والمواطنين، وهنا يبقى الحل في الوصول الى الشفافية المطلقة، فهذه المعلومات ليست حقاً مكتسباً لمسؤول يورثها لأولاده، بل هي ملك الشعب ويجب أن تكون بمتناول الجميع.

القوانين مهندسة لتكون غير قابلة للتطبيق

كما أن الوصول الى المعلومات والوقائع والأرقام سيُخفف من الصراعات بين الأطراف السياسية وغير السياسية حيث سيدرك كل طرف مسؤوليته بطريقة علمية وواضحة. المفروض الا يكون الخلاف على الأرقام بل حتماً على المسؤولية.

لقد تم بذل جهوداً قيمة لإقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات والذي تقدم به سعادة النائب غسان مخببر الى مجلس النواب مع عدد من برلمانيين ضد الفساد ويهدف إلى تعزيز الشفافية في الادارة والمساعدة على مكافحة الفساد من خلال تمكين كل شخص من ممارسة الحق في الوصول الى المعلومات والمستندات الموجودة لدى الإدارة والاطلاع عليها وفقاً لأحكام هذا القانون.

الا أن الخوف الحقيقي يكمن في أن القانون المطروح بصيغته الحالية لم يعد يفي الحاجة للجاباة على أسئلة المواطنين وتأمين الشفافية اللازمة والخروج من دائرة الفساد التي ما زالت تُكبل فرص النمو وتكبد البلاد خسائر جسيمة. وخاصة في ما يتعلق بصرف المال العام. وما نتخوف منه أكثر هو أنه في حال تم اقرار هذا القانون نُعطي المواطن وأنفسنا أمالاً خاطئة في أننا تقدمنا خطوة على طريق مكافحة الفساد فيما الممارسة الفعلية ستُبرهن عكس ذلك.

فالقانون يُعطي المواطن الحق بالاطلاع على أنواع متعددة من المعلومات، في حين ما يؤمن الشفافية الحقيقية والمراقبة يبقى نشر المعلومات التي لها علاقة بالتصرف بالمال العام بطريقة تلقائية.

ان التخوف الأساسي هو ان البيروقراطية المستفحلة في لبنان تُهدد بابقاء القانون حبراً على ورق، حيث أن طالب المعلومة، عليه أن يتقدم بطلب خطي، ليدرسه الموظف المسؤول ويجيب في مهلة محددة، كما أن القانون حَصَرَ الاطلاع على المعلومات في مكان وجودها وبالتالي ان هذه الطريقة تخطاها الزمن مع عصر المعلوماتية والانترنت،

لا يخفى على أحد البيروقراطية الادارية المتحكمة بالادارة اللبنانية على الصعد كافة وعلينا أن ننتظر وقتاً طويلاً قبل الوصول الى فعالية تضمن الاجابة سريعاً على طالب المعلومة. كما ان هذه الاجراءات التي تُحتم على طالب المعلومة تقديم طلب خطي، ستقلص عدد الأفراد الذين يرغبون بالاطلاع، فهل سيقوم كل مواطن بهذه الاجراءات اذا أراد أن يعرف لمجرد الاطلاع وأخذ العلم؟ وبالتالي لن يتم تعميم المعلومة على جميع شرائح المجتمع.

ان الحصول على المعلومات يجب أن يتم من دون أي طلب في كل ما يتعلق بأي من الادارة العامة أو المال العام وان يتم نشر هذه المعلومات على الانترنت مثل الموازنة العامة أو المناقصات التي تتم أو أي موضوع آخر باستثناء ما تفرضه المعلومات السرية بالنسبة لوزارة الدفاع أو غيرها من المعلومات المصنفة.

ان نشر المعلومات على الانترنت هو أسهل وأسرع وسيلة للوصول الى المعلومات ويُحقق بالتالي النجاح، واذا لم نصل الى هذه الدرجة من الشفافية والوضوح فمن الصعوبة الوصول الى نتائج جيدة في لبنان. يجب أن يُصار الى نشر كل ما له علاقة بالمال العام على الانترنت بطريقة سريعة تُراعي سرعة المعلومات في عصرنا الراهن والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات. فإن وضع المعلومات على الانترنت يسمح للمواطن بالمساءلة علناً وفتح باب الحوار مما يلقي الضوء على الكثير من الممارسات، فالיום الشفافية تعني اطلاق الجميع. يجب أن نعطي للمواطن قدرة المحاسبة ولن يتحقق هذا الشيء اذا لم يطلع المواطن على كل شاردة وواردة، من كلفة المشاريع إلى طريقة ادارة المناقصات، الى جدوى المال الذي يُصرف. وبالتالي هناك حاجة الى اقرار قانون جديد يتعلق بالزام الادارة نشر كل ما له علاقة بالمال العام على مواقعها الالكترونية على أن تتضمن وجوب نشر المعلومات التالية حكماً:

- موازنة كل ادارة عامة بجميع بنودها.
- العبات والتقديمات المقدمة للإدارات.
- المداخل التي تتقاضاها الشركات الخاصة التي تدير مرفقاً عاماً.
- مداخل الادارات التي تتقاضى رسوماً لقاء خدمات.
- المناقصات العمومية والمحصورة واستدراج العروض والتعاقد بالتراضي المنفذة من قبل الادارات.
- كافة العمليات التي تترتب عنها صرف أموال عمومية أو التصرف بها.

ان وضع هذه المعلومات بشكل واضح على الانترنت سيبيّن الفاسد ويدعم المحاسبة والمراقبة، فكل مناقصة ستمنح لشركة معينة سيتم تحليل أسعارها وشروطها من قبل شركات أخرى مماثلة كي لا تبقى أسيرة المحسوبيات، وكل مشروع يُنفذ سيتم تبيان جدواه عبر نشر تفاصيله. لن أُطيل عليكم لأفتح المجال للمناقشة، ولكن أشدد أن مستوى الفساد الذي أصبحنا فيه يتطلب اجراءً أكثر حزمًا وأكثر ثورية، ولن يتحقق ذلك بواسطة قوانين تقليدية لن تلتزم الادارات بتطبيقها كما يحصل مثلاً مع قانون حماية المستهلك. وشكراً
